

حاضر في الكويت ونوقع استمرار تراجع اليورو ليعادل الدولار روبيني: إستراتيجية السعودية بـ «أوبيك» اقتصادية وليست سياسية

وعن أزمة اليورو، توقع روبيني استمرار تراجع اليورو أمام الدولار ليعادله من حيث القيمة في وقت لاحق، لافتاً إلى أن إجراءات التحفيز الكمي التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي ليست على القدر الكافي كما تم تطبيقه من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التي كانت هجومية Aggressive مما حفز تحقيق نجاحها، حيث أن بعض السياسات غير التقليدية للبنوك المركزية من بينها التيسير الكمي فشلت في وقف انخفاض التضخم ودعم النمو الاقتصادي. واستبعد خروج اليوان من منطقة اليورو في إشارة إلى أن خروجها سيكون مدمراً لأوروبا، متخوفاً من خطر العدوى بينها. وقال أنه محايد تجاه الاستثمار في الذهب نظراً لتوقعات مواصلة الدولار لبقوته، وعن الاقتصاد الياباني، قال إن رئيس الوزراء الياباني فشل في سياسته برفع ضريبة الاستهلاك.

السوقية العالمية. وعن انخفاض أسعار النفط وتأثيره على اقتصاد الولايات المتحدة، قال أن انخفاض الأسعار سيضر بمنتهج النفط الصخري ولكنه في الوقت نفسه سيكون له أثر إيجابي على المستهلكين هناك من خلال انخفاض أسعار النفط. وأضاف أن إصلاحات التنوع الاقتصادي، جاء ذلك خلال محاضرة له عن الاقتصادي العالمي خلال مؤتمر معهد CFA في الكويت مساء أول من أمس. وقال روبيني أن انخفاض أسعار النفط قسم البلدان بين الخاسر والربح، مشيراً إلى أن البلدان المصدرة للنفط مثل دول الخليج ستكون هي الخاسرة فإن انخفاض السعر معناه خسارتها جزء كبيراً من عائداتها نظراً لاعتمادها على النفط، كذلك الحال في روسيا التي تعاني من ركود خاصة بسبب العقوبات الواقعة عليها بسبب الأزمة الأوكرانية فيما تواجه إيران نفس العضلة بسبب العقوبات الدولية وسقوط عملتها مع انخفاض سعر النفط، وعن أسعار النفط، دول اليورو والهند وتركيا حيث سيساهم انخفاض أسعار النفط في نمو اقتصاداتها. وعلى الصعيد العالمي، قال أن انخفاض أسعار النفط سيكون أثره إيجابياً، متوقفاً ارتفاع النمو العالمي قليلاً خلال 2015.

وقال أن المخاطر الجيوسياسية أوقعت الكثير من الخسائر على الأسواق، حيث يعتقد روبيني أن السبب وراء ذلك يكمن في أن البنوك المركزية كانت تكبح التقلبات، وفي غضون ذلك ستستمر بعض البنوك على ذلك النهج حتى عام 2015 والمتوقع أن يخرج الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا من سياسة الفائدة الصفرية العام الحالي تدريجياً. وأضاف أنه سيكون لذلك تأثيرات اقتصادية، معطياً مثالا بان النزاع بين كل من روسيا وأوكرانيا أثر بشكل كبير على نمو صادرات ألمانيا، كما هو الحال مع أوروبا.

وفي هذا الصدد توقع روبيني أنه سيكون هناك هبوط وعز للاقتصاد الصيني إلى جانب تباطؤ حاد، على أن يكون النمو عند 6,5% خلال 2015، و5,5% خلال 2016 فيما سيكون الهبوط الأكثر حدة عند انخفاض النمو إلى أقل من

مدحت فاخوري

قال الخبير الاقتصادي العالمي نوريل روبيني أن أكبر التحديات التي تواجه اقتصادات الكويت ودول مجلس الخليج الأخرى، تنوع الاقتصاد بعيداً عن النفط خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط. وأكد على ضرورة الإسراع في إصلاحات التنوع الاقتصادي، جاء ذلك خلال محاضرة له عن الاقتصادي العالمي خلال مؤتمر معهد CFA في الكويت مساء أول من أمس. وقال روبيني أن انخفاض أسعار النفط قسم البلدان بين الخاسر والربح، مشيراً إلى أن البلدان المصدرة للنفط مثل دول الخليج ستكون هي الخاسرة فإن انخفاض السعر معناه خسارتها جزء كبيراً من عائداتها نظراً لاعتمادها على النفط، كذلك الحال في روسيا التي تعاني من ركود خاصة بسبب العقوبات الواقعة عليها بسبب الأزمة الأوكرانية فيما تواجه إيران نفس العضلة بسبب العقوبات الدولية وسقوط عملتها مع انخفاض سعر النفط، وعن أسعار النفط، دول اليورو والهند وتركيا حيث سيساهم انخفاض أسعار النفط في نمو اقتصاداتها. وعلى الصعيد العالمي، قال أن انخفاض أسعار النفط سيكون أثره إيجابياً، متوقفاً ارتفاع النمو العالمي قليلاً خلال 2015.

السعودية والنفط

وأرجع تراجع أسعار النفط إلى زيادة معدلات الفائض من المعروض العالمي مقابل ضعف الطلب العالمي بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من أحداث جيوسياسية وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، لافتاً إلى أن استراتيجيات السعودية في منظمة أوبيك بشأن إبقاء الانتاج عند نفس معدلاته الاقتصادية وليست سياسية من أجل الحفاظ على الحصص



الخبير الاقتصادي العالمي نوريل روبيني خلال محاضراته عن الاقتصاد العالمي

«فلاي دبي» تتسلم طائراتها الـ 44 الجديدة



تسلمت فلاي دبي مؤخرًا طائراتها الجديدة رقم 44 من طراز بوينغ 737-800 الجيل الجديد، وتعد طائرات أسطول فلاي دبي ضمن الأقل عمراً والأحدث على مستوى العالم، وذلك بمتوسط يبلغ 3,1 سنوات فقط، فيما تتضمن الطائرة الجديدة، وهي الأولى التي تسلمتها الناقلة خلال العام الجديد 2015، إلى الأسطول الذي سيبلغ 50 طائرة لاحقاً هذا العام، وذلك وفق خطة العمل الأصلية التي وضعتها الناقلة عند تأسيسها.

دعوة

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة للمشاركين شركة محمود حيدر وأولاده للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م)

تشرف شركة محمود حيدر وأولاده للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م) بدعوة السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركاء، والتي ستعقد بتاريخ 4 مارس الساعة 9 صباحاً بمقر الشركة الكائن بالشرق - شارع عمر بن الخطاب - تقاطع شارع خالد بن الوليد - برج KBT الدور 25 لمناقشة جدول الأعمال التالي :-

- 1- تعديل عقد الشركة.
- 2- ما يستجد من أعمال

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مدير الشركة
محمود حاجي حيدر عبدالله

حقوق المساهمين ارتفعت 7,2% مسجلة 84,2 مليون دينار.. ونوصية بتوزيع 33% نقدا 12 مليون دينار أرباح «الخليج للتأمين» لـ 2014 بنمو 17,6%

دعم الأنشطة التشغيلية للمجموعة ويحمي حقوق حملة وثائقها بهدف تعزيز قدرة المجموعة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل. وارتفعت الأصول لتصل إلى 347,2 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2014 بزيادة قدرها 26,8 مليون دينار ونسبتها 8,4% بالمقارنة مع السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة لمجموعة الخليج للتأمين فرقد الصانع: «تعرض نتائج هذا العام النمو الذي حققته المجموعة مما يعزز قدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها. كما يمتد ذلك مع سعيها المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا في جميع الأسواق التي نتواجد فيها، مدعوماً بإستراتيجيتنا الهادفة للتوسع الإقليمي

العمومية لمساهمي المجموعة والجهات الرقابية المعنية. وذكرت الشركة في بيان لها أن قيمة الأقساط المكتتبة حققت ارتفاعاً خلال 2014 بنسبة 11% بالمقارنة مع العام الماضي لتصل إلى 173,6 مليون دينار بزيادة قيمتها 16,6 مليون دينار كما بلغ صافي قيمة الاستثمارات والتقديرية 190,9 مليون دينار كما في نهاية 2014 بارتفاع 12,6% وما قيمته 21,4 مليون دينار مقارنة مع 2013.

وبلغ ربح الاستمرار والإيرادات الأخرى 11,6 مليون دينار بزيادة نسبتها 37,5% وقيمتها 3,16 ملايين دينار عن العام الماضي. كما حقق صافي الاحتياطيات الفنية للشركة ارتفاعاً بقيمة 8,9 ملايين دينار وبنسبة 9,1% لتصل إلى 106,8 ملايين دينار كما في نهاية العام 2014 بالمقارنة مع 97,9 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2013 وهو ما

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 12 مليون دينار أي ما يعادل 66,42 فلساً للسهم الواحد، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بارتفاع نسبهته 17,6% بالمقارنة مع ربح بقيمة 10,2 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي وقد ارتفعت القيمة الدفترية للسهم لتصل إلى 469,3 فلساً للسهم بالمقارنة مع 428,4 فلساً في العام الماضي. كما ارتفعت حقوق المساهمين خلال العام أيضاً بنسبة 7,2% بما يعادل 5,7 ملايين دينار لتصل إلى 84,2 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2014 بمقارنة مع 78,5 مليون دينار في 2013.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 33% (33 فلساً للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية



فرقد الصانع

مبيعات الشركة تجاوزت 2,6 مليار دولار

مليار دولار أرباح «إيكويت» الصافية لـ 2014

يعني تحقيق الشركة لرقم قياسي عالمي جديد من ناحية صيانة وتطوير مصانع البتروكيماويات، وهذا لا بد من مراعاة أن تلك الـ 30 يوماً تمثل فترة لم تشهد أي مبيعات أو عمليات تجارية متعلقة بالمنتجات مع وجود تكاليف غير اعتيادية أخذت نصيبها من الأرباح الصافية في سبيل إنجاز عمليات الصيانة والتطوير لضمان التنمية المستدامة حسب المعايير العالمية، ومن هنا قامت الشركة بالتعامل مع العام 2014 باعتباره عاماً يحتمل على 11 شهراً فقط مع التقيد بكافة الالتزامات المتعلقة بمدة 12 شهراً.

وأشار حسين: «ومن التطورات، وصول قيمة مبيعات شركة إيكويت خلال 2014 إلى أكثر من 2,6 مليار دولار، تعزيز تواجدنا في الكثير من الأسواق عبر زيادة قوة قاعدة عملائنا على المستويين المحلي والعالمي، خصوصاً مع مساهمتها في نمو قطاع الصناعات

فيها قطاع البتروكيماويات، خصوصاً مع انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة تجاوزت 40% خلال فترة زمنية لم تتجاوز الثلاثة أشهر، ونقص المواد اللقيم اللازمة للصناعة البتروكيماوية مع ارتفاع تكلفتها بصورة واضحة خلال معظم ذلك العام، وتذبذب الأسعار العالمية، وزيادة الطلب رغم انخفاض الأسعار، وعدم وجود فرص للنمو والتوسع».

وأضاف حسين «أما التطورات، وهي في الحقيقة محطات مضيئة في تاريخ شركة إيكويت، فمن بينها عمليات الصيانة الشاملة لمدة شهر كامل لمصانع الإيثيلين والبولي إيثيلين والإيثيلين جلايكول والمرافق وكذلك الانتهاء من المرحلة الأولى مشروع زيادة إنتاج مصنع البولي إيثيلين من طاقته الإنتاجية السنوية الحالية البالغة 825 ألف طن متري إلى ما يقارب مليون طن متري، مما

أعلنت شركة إيكويت للبتروكيماويات عن تحقيقها لأرباح صافية مقدارها 1,04 مليار دولار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من 2014، مقارنة بأرباح صافية بلغت 1,245 مليار دولار عن نفس الفترة خلال العام 2013.

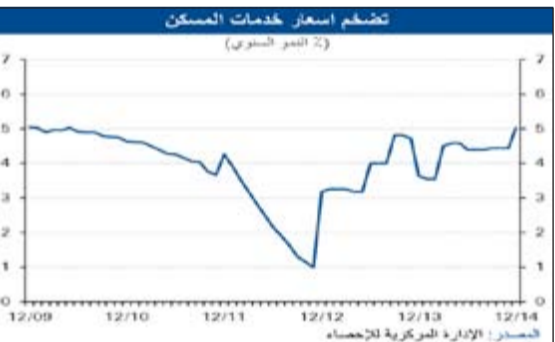
وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي محمد حسين: «مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والتطورات التي أحاطت بالعام 2014، فإن هذه النتائج تعتبر في منتهى الإيجابية كونها أرباحاً صافية بلغت مئات ملايين الدولارات وامتلاك الشركة لتقدير مالي ممتاز بشهادة جهات معتمدة ومعترف بها دولياً وذلك جنباً إلى جنب مع الكثير من النجاحات التي من أهمها استمرارية التنمية المستدامة على كافة الأصعدة المتعلقة بالشركة».

وأوضح حسين «تخلل 2014 جملة من التحديات الجديدة التي واجهت الصناعة الهيدروكربونية ككل، بما



محمد حسين

0,7% انخفاضاً في أسعارها خلال ديسمبر الماضي «الوطني»: توقعات بتراجع أسعار المواد الغذائية



دبسمبر من 1,0% على أساس سنوي في نوفمبر. كما ارتفع أيضاً معدل التضخم في مكون المطاعم والفنادق من 3,5% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 4,0% على أساس سنوي في ديسمبر. وكما في مكون الإسكان، فإن البيانات في هذا المكون يتم تحديثها بشكل ربع سنوي. وتعتبر الزيادة خلال ديسمبر بواقع 3,5% على أساس شهري في هذا المكون أمراً اعتيادياً بحلول نهاية العام، وذلك في الوقت الذي تقوم فيه العديد من المطاعم والفنادق بمراجعة أسعارها. وعلى الرغم من الارتفاعات الضئيلة في أسعار القطاع خلال الأحد عشر شهراً السابقة، إلا أن قوتها في شهر ديسمبر أو الربع الأخير تشير إلى قوة الطلب.

أن يعزى هذا الارتفاع إلى استمرار تحسن مستويات الطلب في القطاع بحلول نهاية العام. وتراجع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية من 3,3% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 2,6% على أساس سنوي في ديسمبر، وذلك تماشياً مع تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية. ومن المتوقع أن تراجع أسعار المواد الغذائية المحلية بشكل أكبر على المدى القريب وال المدى المتوسط، وذلك نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية بشكل أكبر. ومن المفترض أن يساهم ذلك في الحد من الضغوطات على معدل التضخم العام خلال الأشهر المقبلة.

0,6% نمواً بمعدل التضخم في خدمات السكن

كما استمر معدل التضخم في كل من مكون الملابس والأحذية ومكون المفروشات المنزلية

أشار تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إلى أن معدل التضخم في أسعار المستهلك تراجع خلال شهر ديسمبر، بينما ارتفع معدل التضخم الأساس نتيجة التسارع الذي شهده معدل التضخم في قطاع السكن. لكن رغم هذا ارتفاع الأخير، تراجع معدل التضخم العام نتيجة تراجع معدل التضخم في بعض المكونات الأساسية، لاسيما المواد الغذائية تماشياً مع تباطؤ وتيرة أسعار المواد الغذائية العالمية. كما ساهمت قوة الدينار أمام العملات الأخرى ما عدا الدولار بالحفاظ على ثبات معدل التضخم. وقد تباطأ معدل التضخم من 3,1% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 3,0% على أساس سنوي في ديسمبر. وارتفع معدل التضخم الأساس خلال الفترة ذاتها من 3,0% على أساس سنوي إلى 3,2% على أساس سنوي. وقد ظل معدل التضخم في نطاق 2,7% و3,0% خلال معظم العام 2014، ليسجل معدل التضخم العام 2,9% في المتوسط لكامل العام 2014. أي أعلى لتقليل من أقل مستوى قد سجله منذ تسع سنوات عند 2,7% خلال العام 2013.

وارتفع معدل التضخم في خدمات السكن من 4,4% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 5,0% على أساس سنوي في ديسمبر، ليرتفع بذلك تبعاً معدل التضخم الأساس. ويشار إلى أنه لا يتم تحديث مكون السكن إلا مرة واحدة بشكل ربع سنوي مع ظهور آخر البيانات الخاصة بتحركات الأسعار خلال الربع الأخير من العام 2014. ومن الممكن